الحديدة تتجدد في العهد الوحدوي والتنمية الشاملة تسري في شرايينها

من يزُر الحديدة اليوم يندهش مما تحقق لهذه المحافظة من انجازات عملاقة مثلت قفزة نوعية في كافة المجالات الخدمية والتنموية خاصة حين يدرك الزائر كيف كانت الحديدة قبل ٦١ عاماً وكيف هي اليوم حدائقها الغناء وشوارعها الفسيحة النظيفة وانوارها المتلالئة تعكسها امواج البحر الأحمر الهادئة على الشاطئ المحاذي للمدينة.. تبهرك المنشآت والمرافق الخدمية السياحية نعم تحولت عروسة الشاطئ الغربي إلى ارقى المدن الحضرية جمالها الخلاب ومناظرها الجميلة ومنشآتها الخدمية تحكي مدى الاهتمام والرعاية اللذين حظيت بهما هذه المحافظة ومن فعاليتها في عيد الأعياد اليمانية (العيد الـ ١٦ للوحدة) تتزين عروسة الساحل الغربي باحلى الحلل تحولت الحديدة إلى ورشة عمل كبرى بهدف انجاز المراحل الاخيرة لمشاريع البنية التحتية منها تحديث شبكة الكهرباء والمياه والصرف الصحي وساحات العروض وكذا البروفات الفنية للعروض الطلابية والمهرجانات الفنية ومنها المهرجان الكرنفالي والشبابي صبيحة الـ ٢٢ من مايو اضافة إلى تواصل الاستعدادات لاقامة العديد من المعارض التشكيلية والفنية سواء لإبداعات طلاب وطالبات المدارس الثانوية أو الجامعية وكذا معارض للفلكلور و الموروث التهامي المميز وبحسب تصريحات وزير الثقافة فان الوزارة اوشكت على الانتهاء من اتمام اللوحة الغنائية الرائعة والتي حملت عنوان اعياد سبأ وهي عبارة عن لوحة غنائية كبيرة وبديعة سيتم تقديمها خلال الحفل والذي سيقام في عروسة الساحل الغربي (الحديدة) وستقدم هذه اللوحة الكثير من التراث الشعبي من موسيقى وتراث وغيره وسيشارك في هذه اللوحة الغنائية لأكثر من ٤٠٠ فنان وستستمر لاكثر من ٤٠ دقيقة .

عروسة الساحل الغربي تلبس حلة جديدة في عيد الأعياد اليمانية الـ 22 من مايو

إعداد/ مركز المعلومات

محطات تنموية وخدمية

واكمالاً للصورة البديعة التي تزين المحافظة علينا ان نستقرئ ما تحقق للمحافظة من انجازات خلال عهد الوحدة المباركة ومن خلال تقرير صادر عن ديوان المحافظة فان المشاريع المنجزة والمنفذة خلال الفترة من ٩٠ ـ ٢٠٠٥م بلغت ٢٨٣٦ مشروعاً بتكلفة اجمالية بلغت ١٩٤ مليار و١٨٩ مليون و ٤٩ الفاً و٥٤٨ ريال منها ٨٠٤ مشاريع تم تنفيذها خلال الفترة من ٩٠ ـ ٢٠٠٠م بتكلفة اجمالية بلغت ٢٢ مليار و٩٣٩ مليون و٢٠٤ الف ريال فيما بلغ اجمالي المشاريع المنفذة خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥م (٢٠٠٣٢) مشروعاً بتكلفة اجمالية بلغت ١٧١ مليارا و١٤٩ مليون و٦٤٧ الفاً و٥٤٨ ريال .

هذه المشاريع مثلت نقلة نوعية في مجال الخدمات العامة ويمكن ارجاعها إلى حكمة الرئيس القائد في تنفيذ قانون السلطة المحلية رقم (٤) لعام ٢٠٠٠م بهدف تحقيق المشاركة الشعبية في البناء والتنمية من خلال المجالس المحلية التي لعبت دوراً اساسياً في تحقيق مشاريع البنى التحتية وكذانجاح قيادة المحافظة ومجلسها المحلي في عملية البناء والتنمية من خلال تحديث الادارة ورفدها بالكوادر المتخصصة ذات الكفاءة واقرار خطط المشاريع وبرامج التنمية عبر خارطة تنموية والمتابعة الدائمة والاشراف المستمر لعملية تنفيذ المشاريع .

حقائق وارقام

ولايجاز ما تحقق من منجزات خلال عهد الوحدة الميمون نورد هنا أهم الانجازات :

ففي قطاع التعليم بلغ اجمالي المشاريع المنفذة خلال الفترة من ٩٠ ـ ٢٠٠٥م (٨٢٨) مشروعاً بتكلفة اجمالية بلغت ٨ مليارات و٦٥ مليوناً و٦٩٤ الفاً و٩٣٩ ريال .

أما قطاع الصحة العامة فقد انجز لهذا القطاع ١٦٧ مشروعاً بتكلفة بلغت ٣ مليارات و٣٠٩مليون و ٩٣٥ الفا و٣١٦ ريال وفيما بلغ اجمالي المشاريع المنفذة لقطاع المياه والبيئة ٢٩٧ مشروعاً بتكلفة اجمالية بلغت ١٩ مليار و٢٢٤ مليوناً و١٨ ألف و ٣٠٨ ريال بلغ اجمالي المشاريع المنفذة لقطاع النظافة والتحسين ٦٥ مشروعاً بتكلفة بلغت أكثر من مليارين ريال وشهد قطاع الاشغال العامة والطرق تنفيذ ١١٤ مشروعاً بتكلفة بلغت ٢٦ مليار و١١٧ مليون ريال.

أما مشاريع قطاع الزراعة والري فبلغت ٩٩ مشروعاً بتكلفة بلغت ١١ مليار و ١٠ ملايين و ٩١٥ ألف و ٨١٣ ريال وبلغ اجمالي المشاريع المنفذة لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ١٠٥مشاريع تكلفتها الاجمالية ٩ مليارات و٣٢٤ مليون و٨٥٩ ألف و٧٤١ ريال وقطاع الكهرباء ٤٤ مشروعاً بتكلفة تجاوزت ٤ مليارات ريال و١٨٦ مشروعا لقطاع الصناعة والتجارة تكلفتها الاجمالية بلغت ٧ مليارات و٧٧٥ مليون و٥٢٤ ألف و٦٦٦ ريال وقطاع التعليم العالي ٢٨ مشروعاً بتكلفة بلغت ٥ مليارات و٢٣٨ مليون و٢٧٩ ألف و٩٣٨ ريال وتوزعت بقية المشاريع بحسب الاتي ١٤٠ مشروعاً لقطاع النقل و٢٢٨ مشروعاً لقطاع الاوقاف و٢٦ مشروعا لقطاع الاسماك و٣٤ مشروعا لقطاع الشباب والرياضة و٢٥ مشروعاً لقطاع الشؤون الاجتماعية و١٢ مشروعا لقطاع التعليم الفني والتدريب المهني و١٤ مشروعا لقطاع الثقافة والسياحة اضافة إلى مشاريع لقطاعات خدمية اخرى .

نمو حركة الاستثمار

لعل موقع المحافظة الاستراتيجي على شاطىء البحر الأحمر والذي تتوفر فيه كل مقومات النشاط السياحي أهل المحافظة لاستقطاب العديد من مشاريع الاستثمار حيث بلغ اجمالي المشاريع الاستثمارية المرخص لها خلال الفترة من ٩٠ ـ ٢٠٠٥م ٣٣٨ مشروعاً بكلفة اجمالية بلغت ٧٦ مليار و٨٩٠ مليون و١٩٧ ألف ريال مما احدث هذا القطاع قفزة نوعية في عملية البناء والتنمية .

مشاريع جديدة

وخلال احتفالات شعبنا بالعيد الوطني السابع عشر للوحدة المباركة ستشهد المحافظة افتتاح ووضع حجر الاساس لـ ٦٤٣ مشروعاً انمائياً وخدمياً بتكلفة اجمالية تزيد على ٦٩ مليار ستشمل قطاعات الطرق والاتصال والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي وغيرها من المشاريع الخدمية والتنموية لتدخل المحافظة ازهى عصورها التاريخية .

المشاريع المنجزة والمنفذة خلال الفترة من 90 ـ 2005م بلغت 2836 مشروعا بتكلفة اجمالية بلغت 194 مليار و189 مليون و 49 ألفا و548 ريال

لم تعد مدينة الحديدة تلك المدينة المحصورة داخل السور القديم أو المدينة التي اصطلح على تسميتها بحارة السور قديماً وإنما شهدت خلال مراحل البناء والتطورات حدوث توسع كبير في مختلف المجالات الحياتية بالحديدة خصوصا مع تسارع عجلة التنمية في المحافظة.

فلقد شهدت الحديدة بمختلف مدنها وقراها تحقيق نقلة نوعية متقدمة في المجالات الخدمية والتنموية التي تعكسها لغة الأرقام والحقائق والمؤشرات الإحصائية والبيانية، وحسبنا في هذا المقام استعراض ورصد أهم وأبرز التحولات التي شهدتها المحافظة خلال السنوات الستة عشر الماضية، حيث كانت الوحدة اليمنية المجيدة عامل استقرار ونماء للحركة الاستثمارية والاقتصادية والصناعية والتجارية والخدمية التي تشهدها الحديدة منذ الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م.

قطاع الصناعة والتجارة

يعتبر القطاع الصناعي من الدعامات الأساسية في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وذلك لما يقوم به من خلق فرص جديدة لعمل، وتنويع مصادر الدخل، وزيادة الدخل الوطني في أي مجتمع من المجتمعات، وقد أثبتت الدراسات الاقتصادية التطبيقية، وجود علاقة طردية بين درجة تصنيع الدول ومدى التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه.

ومحافظة الحديدة تعتبر من المحافظات الرائدة في مجال الصناعة من خلال إقامة العديد من المشروعات الصناعية ومن أهمها :-

١- مجمع باجل للصناعات الغذائية
٢- المؤسسة الاقتصادية اليمنية
٣- مصنع اسمنت باجل
٤- مكتب الصناعة والتجارة
٥- فرع مؤسسة الغزل والنسيج
٦- مصنع كمران للسجائر
٧- شركة الملح والجبس وغيرها من المشاريع.

بتكلفة إجمالية وصلت إلى حوالي (٣٠,٣٠٠,٨٧٩,٦٦٦) ثلاثين مليار وثلاثمائة مليون وثمان مئة وتسعة وسبعون ألف وست مئة وستة وستون ريال.

هذا وقد بلغ عدد المشاريع المنجزة لهذا القطاع خلال ستة عشر عاماً من قيام الوحدة اليمنية المباركة (١٧٦) مشروعاً وبلغت التكلفة الإجمالية لها (٣٠,٣٠٠,٨٧٩,٦٦٦) ريال.

علما بأن العديد من الصناعات التابعة للقطاع الخاص مدرجة ضمن قطاع الاستثمار.

قطاع الاستثمار

يقوم فرع الهيئة العامة للاستثمار بمحافظة الحديدة بتطبيق أحكام قانون الاستثمار رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٢م ولائحته التنفيذية في كل القطاعات الاستثمارية التي نص عليها القانون وذلك بتشجيع وتنظيم استثمارات رؤوس الأموال اليمنية والعربية والأجنبية في إطار توجيهات السياسة العامة للدول وأهداف وأولويات الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تبنى المكتب التنفيذي لمحافظة الحديدة تشكل لجنة خاصة بالاستثمار برئاسة محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي وتضم مدراء عموم المكاتب المعنية بهذا الجانب، وتعمل اللجنة على تذليل أي عوائق أو صعوبات تواجه المستثمرين في المحافظة، ويتولى المجلس المحلي بالمحافظة بتخصيص الأراضي والمواقع اللازمة لإقامة هذه المشاريع وفق ما ينص عليه القانون الأمر الذي كان له ذلك التأثير الكبير في دعم وتشجيع إنشاء المشاريع الاستثمارية وتقديم كافة التسهيلات اللازمة، ناهيك عن المحاولات المستمرة لاستقطاب المستثمرين وتعريفهم بالمجالات المتاحة للاستثمار فيها. وقد بلغ إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية بمحافظة الحديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية منذ إنشاء الهيئة عام ١٩٩٢م وحتى عام ٢٠٠٦م (٢٤٩) مشروعاً بتكلفة إجمالية (٥٩,٧٣٣,٢٣٨,٠٠٠) ريالا تسعة وخمسين مليار وسبع مائة وثلاثة وثلاثون مليون ومئتين وثمانية وثلاثون ألف ريال.

قطاع الزراعة والري

أولت الدولة في خطط التنمية الوطنية اهتماماً بارزاً بالقطاع الزراعي وركزت جهودها على دعمه وتطويره إيمانا بضرورة السعي الدؤوب إلى تحقيق اقتصاد وطني متوازن وقوي. ويعتبر سهل تهامة بموارده الزراعية الفنية بشقيها النباتي والحيواني وبأوديته العديدة التي تخترقه وتتدفق بها مياه الفيضانات الموسمية من مياه الأمطار والتي تشكل شرياناً حيوياً هاماً للحياة في السهل هذا بالإضافة إلى مساحته الزراعية الشاسعة التي تمتد بامتداده لهذا كله فإنه يعتبر هدفاً استراتيجياً لخطط التنمية الزراعية الواعدة فمنذ مطلع السبعينات في القرن الماضي صدر قانون لإنشاء الهيئة العامة لتطويرتهامة وذلك في العام ١٩٧٣م، وحددت بمقتضاه الأهداف والأغراض التنموية الزراعية للهيئة والتي استهدفت في الأساس مثلث التنمية (الإنسان – الأرض – الماء) والتي تمثل معوقات رئيسية لإحداث تنمية مستدامة في السهل التهامي من خلال الاستغلال الأمثل والكفاءة لمواردها وإمكانيته الثرية، ولهذا عملت الهيئة خلال ثلاثة عقود من إنشائها فيها عقد ونصف قبل الوحدة اليمنية المباركة، وستة عشر عاما بعد قيامها وخلال المرحلة الأولى عام (١٩٧٣ – ١٩٨٩م) انجزت العديد من المشاريع والأنشطة الإنمائية الزراعية في الأودية والسهل وذلك بدء مشروع وادي زبيد ثم مشروع وادي رماع وتلى ذلك مشروع وادي مور الاستراتيجي هذا بالإضافة إلى تقديم الخدمات الزراعية المتكاملة للمزارعين في السهل وخلال المرحلة الثانية من مايو ١٩٩٠ – ٢٠٠٦م تواصلت خطوات التنمية الزراعية بتواصل المزيد من الانجازات والعطاء وتحققت نقلات نوعية وتحولات إنمائية متميزة على الأصعدة التنموية.وانجزت للهيئة عدد أخر من المشاريع والخدمات التنموية المختلفة استكمالاً واستحداثاً وتحديثاً لبنى تنموية جديدة والتي نفذت بناءً على دراسات علمية متكاملة ففي تاريخ ١٩٩٦/١/٦م افتتح الأخ الرئيس القائد منظومة الري في منطقة واقر وادي سهام والذي بلغ تكلفتها (٨٣٥) ثمان مائة وخمسة وثلاثون مليون ريال. وفي ٢٠٠٢/١٢/٢٥م دش فخامته البدء في تشغيل قاعة التدريب والمؤتمرات في العيئة والذي بلغ تكلفة بناءها وتجهيزاتها (٥١) واحد وخمسون مليون ريال. وفي ٢٠٠٦/١/٥م دشن الأخ/ الرئيس القائد البدء في مشروع رعادة تأهيل المنشآت المائية بوادي زبيد والذي يبلغ تكلفتها مليار وخمسة عشر مليون ريال – كما أفتتح الأخ/ الرئيس منظومة الري في منطقة برقوقة وادي سهام في٢٠٠٦/٥/٢٦م والذي بلغ تكلفة إنشائها مليار واربعمائة وخمسة وثلاثون مليون وتسعمائة ألف ريال. هذا وتتمثل البنية من الإنجازات في تنفيذ (١٢٦) مشروعاً منها (٢١٠٩) مشروعاً نفذتها للهيئة العامة لتطوير تهامة و (١٧) مشروعا نفذتها هيئات ومؤسسات ومشاريع زراعية ووزارة الزراعة مركزيا بتكلفة إجمالية (١٣,٨٣٢,٦٠٦,٥٠٤) ثلاثة عشر مليارا وثمان مائة واثنان وثلاثون مليون وست مائة وستة ألف وخمسة مائة وأربعة ريال، وقد اسهمت بدور فعال في رفد الاقتصاد الوطني وفي رفع حياة السكان في أهم مناطق السهل كثافة، هذا ويعمل في سهل تهامة فرع الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي الذي يجري الدراسات والبحوث والتجارب التطبيقية.

قطاع التربية والتعليم

شهد هذا القطاع نقلات نوعية متوالية خلال الستة عشر عاماً من قيام الوحدة اليمنية، وفي ضوء النمو السكاني المتنامي وتزايد أعداد الطلبة منذ المراحل الأولى وحتى المرحلة الثانوية، مما تطلب التوسع في البنية التحتية لهذا القطاع، وإنشاء المدارس للمراحل المختلفة (أساسي – ثانوي) بحيث بلغ تعدادها (١٢٢٢ مدرسة) ألف ومئتين وأثنين وعشررون مدرسة والتي تستوعب طلاب هذه المراحل المختلفة الذين بلغ عددهم (٣٦٠,٠٠٠ طالب) ثلاث مئة وستون ألف طالب وطالبة ويغطي ذلك من المدرسين عدد إجمالي بلغ (٢٠,٧٨٠ مدرس) عشرون ألف وسبعمئة وثمانين مدرس ومدرسة.

وكان للمجلس المحلي دورا بارزا وبصمة واضحة لما تم إنجازه من بنى تحتية في مجال التعليم العام، ولا شك أن كل هذه التحولات النوعية يعكسها عدد المشاريع المنفذة في قطاع التعليم العام والتي بلغ عددها (١٠١٨) ألف وثمانية عشر مشروع وبلغت تكلفتها الإجمالية أحدى عشر مليار وسبعمئة وثلاثة مليون وستمئة وستون ألف وأربعة وأربعين ريال (١١,٧٣٠,٦٦٠,٠٤٤) ريال.

قطاع المياه والصرف الصحي

يعد قطاع خدمات المياه والصرف الصحي من أهم قطاعات الخدمات العامة الأساسية التي تسعى خطط وبرامج الدولة الخدمية والتنموية لتوسعتها لتشمل بمنافعها الخدمية جميع المواطنين في كافة التجمعات السكانية في الريف والحضر على السواء، وقد تحقق في محافظة الحديدة على مدى الستة عشر سنة الماضية من عمر الوحدة اليمنية المباركة إنجازات كبيرة ووصلت خدمات هذا القطاع في كثير من المناطق بالمحافظة، حيث نفذت مشاريع للمياه من مدن زبيد وبيت الفقيه وباجل، كما جرى تغطية عدد كبير من المناطق الريفية بمشاريع المياه الريف، كما شهد هذا القطاع الخدمي دفعة قوية ونقلة جديدة بفضل اهتمام فخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية ودعمه وتوجيهاته باعتماد عدد من المشاريع الاستراتيجية في المحافظة ومشاركة المواطنين خلال زيارته المباركة للمحافظة وتدشين العمل بها، ومنها مشروع إعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي الرئيسية المنهارة لمدينة الحديدة مع مشاريع توسعة للمناطق التي لم تصلها مثل هذه الخدمات ومشاريع مجاري جديدة أخرى لمدن باجل وبيت الفقيه وزبيد ومشروعات المياه لمدينة الحديدة يواكب احتياجات التوسعات السكانية حتى عام ٢٠٠٦م وإعادة هيكلة وتأهيل المشروع الحالي.

كما أنه بتوجيهات رئيس الجمهورية ساهم المجلس المحلي بتمويل عدد كبير من مشاريع مياه الريف ويواصل المجلس من خلال الخطط والبرامج الاستثمارية جهوده لاستكمال تغطية البنية التحتية في المديريات والعزل والقرى في المحافظة من خلال اعتمادات كبيرة في خططه والبرامج الاستثمارية لهذا المجال وقد بلغ عدد المشاريع التي تم تنفيذها من هذا القطاع (٢٣٤٣) وبتكلفة إجمالية (١٨,٨٤٢,٩ ٤٨,٦٥٥) ثمانية عشر ملياراً وثمانمائة وأثنان وأربعون مليونا وتسعمائة وثمان وأربعون ألف وست مائة وخمسة وخمسون ريال

←

القوات المسلحة والأمن .. قوة الثورة الضاربة